

## المرور

## أسواق بلا نظام

ظاهرة انتشار الاسواق التي تتعاطى انواع السلع، من ملابس ومواد غذائية وكهربائية وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره، يمكن القول عنها بانها غزت مدننا وخاصة الشعبية منها بصورة لافتة للنظر فما منطقة من مناطق بغداد تكتفي بسوق واحد يمددها بالسلع المختلفة بل تجد فيها عدة اسواق تتبع البضائع نفسها وبغارق مسافة ليس بالبعيد. هذه الاسواق ليست وليدة التغيير، الذي حدث في العراق، بل ظهرت نتيجة حاجة المواطنين الى وسيلة عيش يعتاشون بها بعد ان وصلت الحالة الاقتصادية في العراق لادنى مراحلها بعد فرض الحصار الاقتصادي، وصار كل مواطن من المواطنين يحمل عفش بيته ويخرج به للسوق في سبيل الحصول على ما يطعم به عائلته تخلي الدولة عن المواطن وقتها جعلته يخرج الى السوق ويمارس البيع والشراء مضطرا.

فاشتهرت اسواق وازدهرت، من هذا النوع واكثرها شهرة هو سوق (مريدي) واسواق الجمع في بقية المناطق وقد لازم صاحبها مهنة البيع والشراء حتى بعد التحسن الذي طرأ على الحالة المعيشية للمواطن بعد التغيير. مع كون هذه الاسواق مؤشراً من مؤشرات النمو الاقتصادي وتحسن الاحوال المعيشية ولكنها افرزت سلبيات لا يمكن التغاضي عنها بحال من الاحوال ومنها الفوضى السائدة فيها وعدم الاهتمام بعرض السلع بما يجنبها التلوث او التعرض للحشرات النافقة لشئنا الامراض، اي انها تفقد للرقابة الصحية، ونسبة كبيرة من موادها الغذائية المعروضة فاسدة ولا تصلح للاستهلاك البشري اضافة الى ذلك انها موجودة في مناطق غير قانونية، فاعلم هذه الاسواق تشكل عقبات في سبيل المارة بعد ان يغترش بعضهم سطح الشارع ويعرض سلعه للبيع، فيقطع على الآخرين السبيل، ولا من

يستطيع القول له بانه ليس له الحق في قطع الطريق هذا جانب، والجانب الاخر، هو ان هذه الاسواق تلقي بالاطنان من النفايات والانتقاض يوميا فتشكل عبأ لا يستهان به على الدوائر البلدية التي تقع الاسواق ضمن محيطها. النظام والتدخل من الاجهزة المعنية ضروري من خلال ايجاد مجتمعات بيع وشراء تتوفر فيها الشروط الصحية، ومراقبة الدخيل من السلع التي لا تخضع لرقابة نوعية. الاسواق الشعبية ما لم يصار الى تنظيمها في مجتمعات متخصصة

النظام والتدخل من الاجهزة المعنية ضروري من خلال ايجاد مجتمعات بيع وشراء تتوفر فيها الشروط الصحية، ومراقبة الدخيل من السلع التي لا تخضع لرقابة نوعية. الاسواق الشعبية ما لم يصار الى تنظيمها في مجتمعات متخصصة

النظام والتدخل من الاجهزة المعنية ضروري من خلال ايجاد مجتمعات بيع وشراء تتوفر فيها الشروط الصحية، ومراقبة الدخيل من السلع التي لا تخضع لرقابة نوعية. الاسواق الشعبية ما لم يصار الى تنظيمها في مجتمعات متخصصة

النظام والتدخل من الاجهزة المعنية ضروري من خلال ايجاد مجتمعات بيع وشراء تتوفر فيها الشروط الصحية، ومراقبة الدخيل من السلع التي لا تخضع لرقابة نوعية. الاسواق الشعبية ما لم يصار الى تنظيمها في مجتمعات متخصصة

## تقرير

## مدن عشوائية على مشارف العاصمة



**تعد أزمة السكن من القضايا الملحة التي تثقل كاهل المواطن، و عمل الحكومة، ولعل تنامي انتشارالعشوائيات(السكنية في قلب ومحيط العاصمة بغداد بعد السقوط، هو احدى النتائج التي افرزتها أزمة السكن .القضية التي تتناولها في هذا التحقيق مرتبطة ارتباطا وثيقا بغياب التخطيط ومشاريع الاسكان . السكن في الاراضي الزراعية انتشر في العاصمة بغداد منذ فترة بعيدة وليس وليد الازمة التي اعقبت انهيار النظام البائد منطقة الشعب والتي هجرها المزارعون منذ زمن طويل..**

## بغداد/ مؤيد عبد الوهاب

كانت النتيجة توزيعها على المواطنين كقطع سكنية حتى تعدى عدد المساكن الى ألف مسكن وفي الجنوب الشرقي اربعة الاف مسكن في المنطقة المحصورة بين الشامية والعبادي وغيرها من الاراضي الزراعية المتجاوز عليها، في منطقة البلديات هذه الاراضي الزراعية افرزت مشاكل عديدة اهمها التجاوز على شبكات المياه والكهرباء بعضها تحول بين ليلة وضحاها الى مناطق

الخدمة "بالتجليل" منها وهذا ما يؤثر على الشبكة الكهربائية في تلك المناطق وتحدث فيها اعطال مستمرة مما يؤثر على الكهرباء في مناطقنا اضافة الى مشاكل الماء " ويضيف المواطن قاسم محمد " لم نعد نصق بالوعود التي طرحها بعض المسؤولين بان تعتبر هذه المنطقة سكنية بدل الزراعة برغم ان وزارة الزراعة لاتريدها ولاتطالب بها وهناك الكثير من المناطق في بغداد بنى المواطنون بها وهي جنسها زراعي وهذه الاراضي تكون اسعارها رخيصة ومناسبة لمن يريد الخلاص من جشع الاجار .. نحن نطالب الجهات المسؤولة ومجلس الوزراء بان تعتبر هذه الاراضي سكنية وطابو حتى نحصل على الخدمات خصوصا

اما المواطن ابو حيدر من نفس المنطقة فيذكر بالقول : اشترت قطعة ارض بمساحة ٢٥٠ مترا مربعا ويسعر ثمانية ملايين دينار وقد سجلت في دوائر الطابو على انها ارض زراعية وقد سكنها المواطنون منذ فترة طويلة قبل حصول التغيير في العراق وعند مطالبتنا امانة بغداد من اجل تحويل صنفها من زراعية الى سكنية مانعت في ذلك ولا تعلم ما هو البديل للمواطن وللدولة في حالة اخلائنا لدورنا التي بنيناها نحن ومن حقنا العيش في مساكن اسوة بخلق الله فلماذا يمانعون في ذلك ؟ ولماذا يدعوننا نعيش بهذا السوء ؟ ليس ذلك من حقنا ؟ نريد توجيه هذا السؤال الى امانة بغداد ودوائرها البلدية المعنية.

وخصوصا ان هذه المنطقة محصورة ما بين مناطق سكنية من الاتجاهات كافة ووزارة الزراعة لاتعتبرها من المناطق الزراعية لهذا بنينا مساكننا فيها " اما المواطنون من سكنة المناطق التي تقع في الجنوب الشرقي من العاصمة وبالتحديد المناطق التي تقع ما بين منطقتي العبيدي والشامية فيقول لنا المواطن ابو مصطفى انه اشترى قطعة الارض بحلال ماله بحسب قوله وفي منطقة زراعية تتوسط ثلاث مدن وانها مؤشر عليها بانها ارض غير نافعة للزراعة ولكن ما تشكوه هو ان لخدمات تقدم الينا حتى الماء لانستطيع الحصول عليه ونضطر الى شرب مياه ملوثة تمر عبر انبوب معد لسقي الاراضي الزراعية.

نحن في عهد الديمقراطية والعدالة " ويبادرنا بالقول المواطن جليل عبد علي انها ازمة ولم يعمل النظام البائد على معالجتها لهذا عمدنا الى اللجوء الى أي خيار لننقذ انفسنا منها وكان البديل الاراضي الزراعية... نحن نطلب من امانة بغداد والطابو جعل هذه الاراضي سكنية لانها واقع حال المتضررين من الاجارات في حين يحدثنا المواطن سلام عادل " نحن نعاني في الشتاء والصفيف لكون هذه الاحياء لاتصلها خدمات التنظيف والتبليط بل ان المعاناة تشعرتنا باننا في كوكب اخر لا يهتم به احد ..نحن نطلب من مجلس محافظة بغداد المنتخب ان يضع حلولا لهذه القضية وان يجعلها (طابو سكني) وتقديم لنا خدمات الماء والكهرباء

تعد منطقة الباب الشرقي من اكثر مناطق بغداد زحاما والذي زاد في معاناة المواطن في هذه المنطقة، ذات النشاط المتميز دون مناطق بغداد، هو وجود بناية وزارة الداخلية في مدخل الشوارع التي تقصدها في المناطق الشرقية مما جعلها عقبة كداء في الاجتياز من والى الباب الشرقي، موقعها الحالي يدفع ثمنه المواطن خاصة ان السير دائما ما يتعطل بسبب خروج وبخول مسؤول مما جعل الكثيرين يتدمرون من هذه الحالة معتقد بان وجود البناية ليس



## بنس الوسيلة

المواطن ابو محمد من بغداد منطقة السدورة بعث بهذه الصورة وعلق عليها بالقول: كنا نأمل من المستورد والتاجر ان يعرض ما هو مفيد للطفل العراقي ومن اجل زيادة المعرفة لديه ولكن اخر مبتكراته بعد ألعاب الاسلحة شكل اصابع سكاكر وكانت يريد لاطفالنا ان يدخنوا قبل غيرهم فيالها من وسيلة ترويج بائسة.

## المواطن والجهات الأمنية

## الداخلية والمكان الملائم

تعد منطقة الباب الشرقي من اكثر مناطق بغداد زحاما والذي زاد في معاناة المواطن في هذه المنطقة، ذات النشاط المتميز دون مناطق بغداد، هو وجود بناية وزارة الداخلية في مدخل الشوارع التي تقصدها في المناطق الشرقية مما جعلها عقبة كداء في الاجتياز من والى الباب الشرقي، موقعها الحالي يدفع ثمنه المواطن خاصة ان السير دائما ما يتعطل بسبب خروج وبخول مسؤول مما جعل الكثيرين يتدمرون من هذه الحالة معتقد بان وجود البناية ليس

## الاطلاق نار

ما زالت بعض الدوريات من الجيش والشرطة، تعدد الى اطلاق العيارات النارية لسبب او من دون سبب فتقلق للمواطن في الشارع وفي البيت اجواء من الرهبة والخوف، في غنى عنها ولا تعلم ماهو تاثير اطلاق النار في فك زحام سيارات متشابك في شارع مزدحم اصلا ، ولا غرض منه غير اجبار اصحاب السيارات على فتح طريق مسؤل ليعرف المواطن عن مهمته او حججه او الغاية التي تدعو الى ان يخلى له الشارع.

## من أجل بغداد أنظف وأجمل

## شواطئ



التجاري، اضافة الى كونها من المناطق الحيوية ووجهها من اوجه العاصمة بغداد، توجد بناية

شواطئ نهر دجلة من اجل الامتعة التي يمكن استغلالها لجذب المواطن لقضاء فترات جميلة ولكن الى الان الاهتمام لا يوازي الطموح في جعلها مكانا للمواطن وعائلته التي عاد اليها الاستقرار والطمانينة وتريد الخروج من القوقعة التي عاشت بداخلها فترة ليست بالقليلة مادفنا للإشارة الى ذلك هو الحالة التي عليها ضفة النهر التي يقع عليها مبنى مدينة الطب والذي يفترض ان تكون بقعة النشاط مميزة أكثر من غيرها بالعناية والاهتمام لان تكون مكانا لجمع البناء والنفايات.

في منطقة باب المعظم التي تتميز بنشاطها

## شكاوى

## إلى وزارة الكهرباء مع التحية

يشكو سكنة القطع ٣٧ و٣٩ في مدينة الصدر انقطاع التيار الكهربائي عنهما منذ فترة تجاوزت الاسبوع وهم يدعون وزارة الكهرباء من اجل الاعيان الى دائرة كهرباء مدينة الصدر من اجل اعادة التيار ويشعرون بالقول :ما مهمة دوائر الصيانة في المدينة التي يجب عليها رصد الانتقاعات ومعالجتها في حينه وهل تنتظر من المواطن ان يقدم بالشكوى؟ لذلك يطالبون بضرورة وجود مفاخرن مكلفة برصد انقطاع الاسلاك الكهربائية ومعالجة الخلل في حينه.

عنهم المواطن محمد راضي الشوبلي

## قطاع ٢٩ دائرة العقار ومشكلة مواطن

اني المواطن المهندس (خالد ناجي علي) اشترت قطعة الارض المرقمة ١٢٩٣/٨ مقاطعة ٣ منطقة السدورة، وقد تم تقريرها اصوليا بحضور البائع، وامام معاون مدير دائرة التسجيل العقاري بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٢ بعد فترة من الزمن راجعت الدائرة المذكورة من اجل بيع قطعة الارض فكانت الاجابة ان هذه الارض محجوزة وان عملية البيع لي ليست قانونية لان الارض مسجلة باسم مالك اخر غير البائع الذي اشتريتها منه، وان تسجيلها باسمي تم على اوراق مستنسخة وغير اصولية، وما على سوى العودة الى (الدلال) وعندما طلبت مراجعة سجلا ت دائرة العقاري فوجئت بان اغلب السجلات مفقودة او انها قد اتلقت لغاية ما والسؤال الذي اتوجه به الى المسؤولين على دائرة العقار هذه هو : لماذا لم يلتفتوا الى كل هذه الامور في اثناء عملية الشراء والبيع التي تمت امامهم وسجلت باسمي؟

بريشة : عادل صبري

واسطه

